

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٨١٠

الخميس ٢٥ آذار/مارس، الساعة ١٥/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد أحمد طالب زادة (جمهورية إيران الإسلامية)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/١٢

افتتاح الجلسة

الرئيس: طاب مساءؤكم أيها المندوبون الكرام، سيداتي وسادتي. أعلن افتتاح الجلسة العاشرة بعد الثمانمئة من جلسات اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

بداية أود إبلاغكم بتفاصيل برنامج عملنا لهذه الظهيرة. نواصل النظر في البند السابع، "ألف- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وباء- طبيعة المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض واستخدامه". كما أننا بعد ذلك نواصل النظر في البند العاشر "تعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء"، والبند الحادي عشر "تبادل عام للمعلومات عن الآليات الوطنية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي". وإذا ما سمح لنا الوقت بذلك فإننا

نتطرق ننتقل إلى مواصلة النظر في البند الثاني عشر "تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية". بعد ذلك نرفع الجلسة العامة كي نفسح المجال أمام الفريق العامل المعني بالبند السابع ليعقد جلسته الثانية برئاسة السيد جوزيه مونسيرات فيلو من البرازيل.

وإذا ما سمح الوقت بذلك، فإن الفريق العامل المعني بالبند الخامس من جدول الأعمال أيضاً سيكون فرصته لعقد جلسته الثالثة برئاسة السيد جان فرانسوا ماينس.

هل من استفسارات أو تعليقات على هذا البرنامج المقترح على حضرتكم؟ لا أرى طلباً للكلمة.

اسمحوا لي أن أذكركم أو أن أبلغكم بأن هناك اجتماع غير رسمي للمشاركين في العرض الذي ينظم بمناسبة الذكرى

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات، Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

احتياجات الدول النامية بالنسبة لاستخدام ذلك المدار وفي مجال الاتصالات وسواتل الاتصالات عامة.

من الناحية القانونية فإن الواضح أن المدار الثابت بالنسبة للأرض هو جزء لا يتجزأ من الفضاء الخارجي ويخضع لأحكام المعاهدات ١٩٦٧ للفضاء الخارجي ومعاهدات الاتحاد الدولي للاتصالات، وكما ورد في المادة الأولى من الاتفاقية السالفة الذكر، "فإن الفضاء الخارجي يكون متاحاً للاستكشاف والاستخدام بالنسبة إلى كافة الدول دونما تمييز من أي نوعٍ على أساس التساوي ووفقاً للقانون الدولي"، انتهاء الاقتباس.

أما المادة الثانية من هذه المعاهدة، فإنها قد نصت فوق ذلك أن الفضاء الخارجي لا يخضع للتملك الوطني أو دعاوى السيادة بواسطة الاستخدام أو الاحتلال أو أية وسائل أخرى.

هذه المواد، قد أوضحت أن أي طرفٍ في معاهدة الفضاء الخارجي لا يجوز له أن يملك موقعاً في الفضاء الخارجي كمشأن نصيب من المدار الثابت بالنسبة للأرض إما بحكم دعوى السيادة أو بواسطة الاستخدام أو الاستخدام المتكرر لذلك الموقع من المدار.

وكما سبق لي أن ذكرت، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان الإنصاف والوصول المنصف إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض وهي ما فتأت تتخذ تدابير لتعزيز استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض وغيره من المدارات الفريدة باعتبارها إقليمياً للبشرية جمعاء. بما في ذلك تقديم خدمات نظام تحديد المواقع العالمية GPS بالمجان، وكذلك تقديم بيانات متنوعة تتصل بالمناخ والإنذار والرصد الجوي والمعلومات بشأن المحيطات والغلاف الجوي، من خلال إدارة NOAA. وكذلك البيانات التي تؤتيها السواتل في المدار الثابت بالنسبة للأرض والتي تقدم بيانات لرصد الجو GOES بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأعاصير والتحركات البركانية والفيضانات والجفاف وما يتصل بالبيئة، وذلك بالتعاون مع روسيا وفرنسا وكندا وكذلك البحث الدولي بمساعدة السواتل والإنقاذ ضمن البرنامج الذي يسمى: كوسبار سارسات"، وتقديم المركبات المختلفة في حالات الطوارئ للإشارة لمن يشير إلى حاجته وإلى تعيين المواقع. نشكر لكم حسن إصغائكم.

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الموقر على بيانه. هل هناك وفود أخرى تطلب الكلمة بشأن هذا البند السابع ألف وباء؟ الكلمة الآن للاتحاد الروسي.

الخمسين لإنشاء لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والذكرى الخميس لإرسال أول رحلة مأهولة للفضاء، هذا الاجتماع تنظمه الأمانة، أمانة مكتب شؤون الفضاء يوم غد الجمعة ٢٦ آذار/مارس في الساعة الثانية عصراً في القاعة MOE910، في هذا الجناح بالذات، M building.

البند السابع - ألف- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وباء- طبيعة الفضاء المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه

أيها المندوبون الكرام، نواصل إذاً النظر في البند السابع البند السابع، "ألف- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وباء- طبيعة الفضاء المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه". فيما يخص البند السابع ألف، فإن أول المتحدثين بالقائمة هو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فله الكلمة.

السيد س. ماك دونالدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس، يسرني إذ تمنحني الفرصة كي أعرفكم بآراء الولايات المتحدة بشأن هذا البند، وذلك بفرعيه البند ألف والبند باء، بصفتيها وتفصيليها الذي تفضلت بتلاوته يا سيدي الرئيس.

أبدأ بالتعقيب على البند الفرعي الأول والذي يتعلق بمسائل تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده. كما كنا ذكرنا في مناسبة سابقة فإن الولايات المتحدة ترى أنه لا حاجة للبحث عن تعريف أو تعيين لحدود الفضاء الخارجي، فالإطار الحالي لم يثر أية صعوبات عملية بل إن أنشطة الفضاء الخارجي في ازدهار. واعتباراً لهذا الأمر والوضع، فإن محاولة تعريف الفضاء الخارجي أو تعيينه ستكون عملية [؟يتعذر سماعها؟] وقد تؤدي إلى تعقيد الأمور على الأنشطة الراهنة، كما أنه قد لا يكون من المتيسر توقع ما عساه أن يوجد المستقبل من مستجدات. والإطار الراهن قد خدمنا على خير وجه وينبغي أن يستمر العمل في إطاره إلى حين أن تظهر الحاجة العملية والأسس العملية لوضع هذا التعريف وتعيين الحدود. واللجنة الفرعية يمكنها أن تعمل على نفس فعال عندما تركز اهتمامها على المسائل العملية التي ليست ظاهرة في هذه الحال.

فيما يخص المدار الثابت بالنسبة للأرض، فإني أود أن أؤكد التزام حكومتي الدائم بمبدأ الوصول المنصف إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض بالنسبة إلى كافة الدول، بما في ذلك تلبية

والاستكشافات التكنولوجية بغية النظر في المسائل المرتبطة بالفضاء الخارجي وتعيين حدوده.

التكنولوجيات أو الاستكشاف التكنولوجية موجودة لا ريب في ذلك، حسبى القول أنه منذ أيام معدودة رأينا معلومات في شبكة انترنت عن طريقة جديدة لإطلاق المركبات الفضائية أو الأجسام الفضائية حيث يُرفع الجسم على متن طائرة في أعالي الجو، ثم يتم إطلاقه جسماً فضائياً هذا النوع أمور يفرضي إلى قضايا من نوعين، قضايا سياسية وأخرى قانونية. وهذه اللجنة لا ينبغي لها أن تتفصى من مسؤولياتها بالإعراب عن النظر في هذه القضايا. شكرا يا سيدي الرئيس وشكرا لزملائي الموقرين.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلمته. هل من طلب آخر للكلمة بشأن هذا البند؟ المملكة العربية السعودية، تفضل يا سيدي.

السيد م. أ. ترايزوني (المملكة العربية السعودية): يود وفد بلادي أن يعبر بخصوص تعريف الفضاء الجوي وحدوده بمتابعة جميع الإجابات التي قدمت ضمن الإجابة عن الأسئلة التي قدمت سابقاً. لا يوجد إجابة هناك محددة، لذا يجب تحديد وتعريف الفضاء الخارجي. مع العلم أنه في العام ٢٠٠١، اعتبر المدار الثابت ضمن الفضاء الجوي، وهذا يعني عدم التملك لأي دولة في هذا المدار.

ولكن ما نراه اليوم وخصوصاً بعد تفجير الفضاء، أصبحت هناك شركات تمتلك مدارات وترددات في المدار الثابت، وهذا مما يُصعب على الدول الصغيرة أو الدول النامية لتحقيق ما ترغبه دولهم من إرسال أقمار صناعية لكي تلبي احتياجات الدولة، وهذا يدفعني أن أطلب باسم وفد بلادي أن يكون هناك تعريف وتحديد للفضاء الجوي، وإعطاء جميع دول العالم الأحقية في إرسال سواتلهم إلى المدار الثابت وتسهيله بالنسبة للدول النامية. وشكراً.

الرئيس: أشكر مندوب المملكة العربية السعودية على هذه المداخلة.

هل من طلب آخر للكلمة حول هذا البند من جدول أعمالنا؟ لا أرى أي وفدٍ، لذلك سنستكمل النظر في هذا البند السابع "ألف" - تعريف وتعيين الحدود والطبيعة والاستخدام للمدار الثابت بالنسبة إلى الأرض "غداً صباحاً".

السيد ف. ي. تيتوشكين (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً يا سيدي الرئيس. لوفدي بعض الملاحظات التي أود الإدلاء بشأن مسألة الفضاء الخارجي وتعيين حدوده.

لقد شهدنا مؤخراً عدداً متزايداً من الدول، وقد اضطرت بوجه أو بآخر، إلى وضع تعريف للفضاء الخارجي في تشريعاتها الوطنية. وعلى سبيل الذكر، حسبنا النظر إلى الوثائق الإعلامية المختلفة التي وافتنا بها الدول الأعضاء، بما في ذلك الردود على الاستبيانات بشأن مسألة تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده. وبالتالي فقد تبلورت ممارسة معينة تمثلت في قيام عدد من الدول بتعريف الفضاء الخارجي في تشريعاتها الوطنية كل على شاكلته. وهذا الأمر قد يفرضي في المستقبل إلى منازعات أو خلافات، إذ أنه قد يحدث أن [يتعذر سماعها؟] دولة من الدول الوضع في حال معينة على أن نشاطها يجري في الفضاء الخارجي في حين ترى دولة أخرى عكس ذلك، وأن ذلك النشاط إنما هو يجري في إطار المجال الجوي لا في إطار الفضاء الخارجي.

ونفس الأمر يصح على مسألة تعيين حدود الفضاء الخارجي، فلتتصوروا مثلاً حالة تحدد فيها دولة حدود مجالها الجوي عند ارتفاع مئة كيلو متر، وهو ما سبق أن حدث. ثم إن دولة مجاورة لها تعتبر أنها حدود مجال الجوي هي مئة وعشرون كيلو متراً من الارتفاع عن سطح الأرض. نحن على علم بالفروق الموجودة بين النظم القانونية التي تحكم المجال الجوي، بين دولة وأخرى، ما سينتج عن ذلك هو تضارب في المصالح وقد ينجم عن ذلك نزاعات قانونية خطيرة.

فلتتصوروا جسماً ينتقل في المجال الجوي لدولة معينة هي الدولة الثانية التي حد مجالها الجوي هو مئة وعشرون كيلو متراً بالنسبة إلى الدولة المجاورة فإن ذلك الجسم يكون عابراً في الفضاء الخارجي. والحقوق والواجبات، حقوق الدول وواجباتها، إزاء هذين المجالين، المجال الجوي والمجال الفضائي مختلف كما تختلف النظم القانونية التي تحكم كلا منهما. فكيف السبيل إلى حل هذا النوع من المنازعات؟

فيما يخص الفضاء الخارجي، هناك حق العبور بينما هذا الحق غير مكفول في المجال الجوي. إذاً مرة أخرى نحن بصمتنا عن هذا الموضوع نمهد الطريق لنشوب النزاعات. وأعتقد لذلك أن من واجب هذه اللجنة الفرعية أن تواصل جهودها على نحو بناء مراعية في ذلك الممارسات السائدة في الدول

البند العاشر – بناء القدرات في مجال قانون الفضاء

الرئيس: أشكر مندوب ألمانيا الموقر على هذه المداخلة. والمتحدث التالي على قائمتي هو مندوب بولندا الموقر، تفضل.

السيد ل. كولاغا (بولندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): حضرة الرئيس، شكراً لإعطائي فرصة المساهمة في هذا التبادل المهم للمعلومات حول بناء القدرات في مجال قانون الفضاء.

نود أن نعلمكم بأن لدينا أنماط من الدروس القانونية حول قانون الجو والفضاء التي أدخلت في الحوصص القانونية الدولية، وهي إلزامية في كافة جامعات بولندا. كذلك لدينا بعض الحوصص المتخصصة حول قانون الفضاء تنظمها جامعة وارسو، وخاصة معهد القانون ومعهد الصحافة ومعهد العلوم السياسية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استضافت جامعة وارسو مؤتمراً حول استشكاف الفضاء الخارجي العالم أوروبا وبولندا، الذي تطرق إلى مسائل قانونية وسياساتية عامة.

في حزيران/يونيو ٢٠١٠، ستستضيف جامعتنا مؤتمراً حول حياة البروفسور البولندي الذي خدم كقاض لفترة طويلة في محكمة العدل الدولية، مانفريد لاكس. وهو كاتب أيضاً لعدة مؤلفات حول قانون الفضاء الخارجي. ونود أن نعلمكم أن الجامعات البولندية ستساهم في مسابقة المحكمة الوهمية لقانون الفضاء، مانفريد لاكس، وفي العام الماضي استضفنا أيضاً ذلك في جامعة لوبن الكاثوليكية ليوحنا بولس الثاني في سيليسلا.

شكراً جزيلاً لإعطائنا فرصة تقديم هذه التدابير من بولندا.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمندوب بولندا الموقر على هذا البيان. هل من وفد آخر يرغب في تناول الكلمة حول هذا البند؟ جمهورية كوريا، تفضل سيدي.

السيد ج-ه. لي (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، يعتبر وفدي أن التبادل الناشط للمعلومات والتجارب فيما بين الدول، إضافة إلى المساعدة المتبادلة والتعاون لن يعزز فقط المساهمات في قانون الفضاء، بل أيضاً التنفيذ الفعال لقانون الفضاء والمعاهدات المتصلة به. كما أشرنا نحن منذ البداية، نحن في جمهورية كوريا نقدم برامج تعليمية متصلة بدورات خاصة بقانون الفضاء للجزائر وكازاخستان وتركيا. ونحن نشاطر خبرتنا مع البلدان النامية والمتقدمة معاً.

حضرات المندوبين الكرام، اسمحوا لي الآن أن استكمل النظر في البند العاشر من جدول أعمالنا "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء" والمتحدث الأول على قائمتي هو مندوب ألمانيا الموقر، تفضل سيدي.

السيد ه. فاسرمان (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، تود ألمانيا أن تشدد على ضرورة ... هل يصل الصوت؟ نعم. ...

إذاً تشدد ألمانيا على ضرورة بناء القدرات في مجال قانون الفضاء عبر مجموعة متنوعة من الأنشطة. وإن معهد قانون الجو والفضاء في جامعة كولونيا، هو من أقدم المعاهد من نوعه الذي يستضيف مجموعة واسعة من الوثائق المتصلة بقانون الفضاء. وهذه المجموعة، قانون الفضاء، الوثائق القانونية الأساسية، هي موضع تبادل حر إذاً للبيانات والمعلومات بين مكتب شؤون الفضاء الخارجي وجامعة كولونيا.

إضافة إلى ذلك لدينا عدد متزايد من المعاهد الجامعية كجامعة [يونيبورغ؟] وغيرها، تقدم محاضرات حول قانون الفضاء. ومتابعةً لتطبيقات الفضاء، لدينا ندوات متخصصة ومؤتمرات واجتماعات متصلة بالفضاء للممارسين. مثلاً الندوة حول السواتل الصغيرة لرصد الأرض التي نظمت في برلين في أيار/مايو من العام الماضي، أو حتى الندوة حول الجوانب القانونية للمعلومات الجغرافية التي انعقدت في كانون الثاني/يناير من هذا العام في أوبير في بخافينهوفين.

بالنسبة إلى الأكاديميين والألمان والأجانب، إن خدمات التبادل الأكاديمي الألمانية مع مؤسسة الكسندر فون هومبولدت تشكل فرصة سانحة للاستفادة من المنح الدراسية وتشجيع التبادل الأكاديمي. ولمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لمعاهدة الفضاء الخارجي في ٢٠٠٧، باشر معهد كولونيا لقانون الفضاء مع وكالة الفضاء الألمانية DLR بوضع مجموعة هي عبارة عن تعليق حول مشروع قانون الفضاء يشتمل على ثلاثة مجلدات حول معايير قانون الفضاء كما وردت في المعاهدات. المجلد الأول يقدم تفسيراً لكل حكم لمعاهدة الفضاء الخارجي التي صدرت في ٦٧ نُشرت في نهاية ٢٠٠٩، ويمكن أن تحصلوا عليه في هذه الدورة للجنة الفرعية. شكراً جزيلاً.

واليابان مصممة، عبر أنشطة جاكسا، على دعم هؤلاء الطلاب بالتعاون مع المعهد الدولي لنضمن أنهم سيتكسبون التجربة العملية في قانون الفضاء، أن يتفاعلوا مع طلاب من بلدان أخرى، وأن يلتقوا بكبار الخبراء في مجال قانون الفضاء.

نحن نعتبر أن هذا الأمر سيؤدي إلى إنشاء بيئة مؤاتية للطلاب الذين يدرسون قانون الفضاء حيث يمكن أن يوسعوا أفقهم ويكتفوا من معارفهم في هذا المجال وذلك عبر التطوير المتقدم في قانون الفضاء الدولي. وفي جاكسا لدينا شعبة للشؤون القانونية. ونحن نستقبل فيها طلاباً لجامعات القانون من الدول الأخرى، نساعدهم للقيام ببحوث متصلة بقانون الفضاء المحلي والدولي.

في العام الماضي استضفنا في شعبتنا طالباً من فرنسا للقيام ببحوث ومقارنات بين القانونيين والنظاميين القانونيين الفرنسي والياباني، وتنوي الشعبة أن تحدث قاعدة البيانات حول قاعدة الفضاء الدولية وقوانين الفضاء المحلية باللغة الأصلية واليابانية عند الاقتضاء.

حضرة الرئيس، عبر فريق العمل الخاص بالوعي وتعليم قانون الفضاء، نحن ننوي أن نكثف من جهودنا لإعطاء فرص إضافة للتعليم والتدريب، تبادل المواد التعليمية وكذلك لتغطية كافة مجالات قانون الفضاء. في الاجتماع الأخير وافق الفريق العامل على أن أعضائه يجب أن يبقوا على علم بأي زمالة أو منحة دراسية تكون متوافرة لطلاب حصلوا على شهادة الماجستير أو ما بعد الماجستير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

بالنسبة إلى المواد التعليمية في مجال قانون الفضاء، وافق الفريق العامل على أن يصدر بشكل مشترك قائمة من المواد التعليمية المهمة المختارة التي تطورها المنظمات، وأن يعرضها على الدول الأعضاء، إما باللغة المحلية أو بلغات أخرى.

وفي هذا الصدد، نحن ننوه بالعمل الممتاز الذي قام به مكتب شؤون الفضاء الخارجي في مراجعة فرص التعليم في قانون الفضاء، دليل، وهو منشور دليل وضع في العام الماضي إذاً. نحن نرجو أن تكون هذه المعلومات القيمة حول البرامج الأكاديمية التي تقدم في قانون الفضاء في العالم ستوزع بشكل موسع في آسيا والمحيط الهادئ عبر الفريق العامل للتوعية وتعليم الفضاء.

رجو أيضاً أن نولي اعتباراً خاصاً لتجميع فرص الزمالات والمنح الدراسية الموجودة في العالم. نحن نعتبر أن قائمة

... (يقول مندوب آخر من وفد كوريا) ...

السيد و-هـ. بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): قبل أن أختتم أريد أن أضيف فكرة، وهي، أريد أن أعرب عن تقديرنا للافتة السخية التي قدمها معهد كولونيا من خلال توزيعه المجاني لهذا الكتيب الذي أشار إليه المندوب من ألمانيا وهو تعليق على معاهدة الفضاء الخارجي.

الرئيس: شكراً جزيلاً لجمهورية كوريا على هذا البيان، وبالطبع نحن نشكر مندوب ألمانيا على لافتته هذه. المتحدث التالي على قائمتي هو مندوب اليابان الموقر، وأعطيه الكلمة.

السيد ي. هوريكاوا (اليابان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، باسم الحكومة اليابانية يسرني أن أتوجه بهذا البيان أمام الدورة التاسعة والأربعين.

أود أن أفيدكم بجهود اليابان من أجل تعزيز بناء القدرات في قانون الفضاء.

حضرة الرئيس، تستكمل اليابان تعليق أهمية بالغة بالتعليم والتدريب في مجال قانون الفضاء ولتيسير تبادل المواد التعليمية والمعلومات المتصلة بهذا الموضوع، على أنها وسيلة من أجل تعزيز بناء القدرات في مجال قانون الفضاء. وتستمر وكالة الفضاء اليابانية، جاكسا، دعمها للمحكمة الوهمية لقانون الفضاء مانفريد لاكس، التي ينظمها المعهد الدولي لقانون الفضاء. وهذا ما يعكس اهتماماً كبيراً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهكذا ٢٦ جامعة من أصل ٤٣ جامعة ساهمت في ذلك الحدث في العام الماضي.

منذ ٢٠٠١ غطت جاكسا نفقات سفر الفريق الرابع من منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمشاركة في المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية، IAC، واعترف محفل وكالات الفضاء الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ بهذا الدعم المالي من جاكسا وخاصة عندما التقى في هذا العام في بانكوك. كما أن جاكسا تدعم ممثلي الطلاب من اليابان، من خلال تغطية نفقات سفرهم للمشاركة في هذا المؤتمر. يسمح لهم هذا الدعم المالي بأن يشاركوا في الندوة حول قانون الفضاء الخارجي الذي ينظمها المعهد الدولي لقانون الفضاء مع المشاركة في المحكمة الوهمية حول قانون الفضاء.

للمعلومات عن الآليات الوطنية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي" والمتحدث الأول على قائمتي هو مندوب الهند الموقر تفضل سيدي.

السيد ف. غوبالاكريشنان (الهند) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، تعلق الهند أهمية بالغة لمسألة الحطام الفضائي إذ أنها تشكل خطراً داهماً على الأجسام الفضائية والموجودات الفضائية وتطبيقاتها.

يعرب وفدنا عن تقديره لجهود الفريق العامل الخاص بالحطام الفضائي، وكذلك لجنة التنسيق المشتركة بشأن الحطام الفضائي بين الوكالات، من خلال صياغة تدابير التخفيف من الحطام الفضائي الذي أدى إلى اعتماد المبادئ التوجيهية في قرار صادر عن الجمعية العامة في العام ٢٠٠٧.

إن منظمة البحوث الفضائية في الهند، "إيسرو"، تعمل على تنفيذ آليات ملائمة لمراحل التصميم والتشغيل في مركبات الإطلاق وبعثات السواتل للتخفيف من الحطام. لدينا مركبة إطلاق الساتل القطبي التي تقوم باستخدام تصميم ذات نظام هوائي للدفع، وكذلك لدينا مركبة إطلاق ساتل المدار الثابت بالنسبة للأرض الذي جُهِز بنظام كي يذوب في نهاية عمره. وهذه إمكانيات تسمح بالتخفيف من إمكانيات التشتت في المدار.

كذلك قمنا بتصميم سواتل للمدار الثابت بالنسبة للأرض، وهي يعاد إدخالها إلى المدار عند الانتهاء من تلك البعثات. نحن قمنا بتطوير نماذج رياضية وخوارزميات لكي نكشف عن حطام في السواتل، وخاصة بالنسبة إلى إطلاق هذه المركبات. لدينا أيضاً تحاليل لتفادي الارتطام، قمنا بها لتفادي هذه الفترات مع مركبات معينة. كذلك لدينا إمكانية تعطيل بعض المراحل في البعثات عندما نرى أنها أُنجزت ولا داعي لمراقبتها ولتترك حطام في الفضاء. كما أننا قمنا بتحليل للتوعية الفضائية وذلك في المدار المنخفض بالنسبة للأرض، وفي العام الماضي قمنا بهذه الدراسات مع تقييم لمخاطر الارتطام.

من الواضح حضرة الرئيس، أن أنشطة استكشاف الفضاء في المستقبل تبقى رهنا بالمبادئ التوجيهية للتخفيف من الحطام الفضائي، ونشجع كافة الدول على أن تتابع وتطبق هذه المبادئ وفق قرار الجمعية العامة نصاً وروحاً، ونضمن لكم أن هذا سيكون في مصلحة كافة الدول ومن أجل ازدهار مشترك للبشرية.

كهمزة إذا وفرت للدول الأعضاء والطلاب من من دول الأخرى ستساهم، ليس فقط في تعزيز فرص التدريب لدى المحامين في قانون الفضاء، بل أيضاً في تعزيز التفاهم المتبادل فيما بين الدول التي هي ناشطة في هذا المجال. نعتبر أيضاً أن هذه الأنشطة يمكنها أن تشجع عدداً أكبر من الدول كي يصدق على معاهدات الفضاء الدولي التي يمكن أن تعزز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر مندوب اليابان الموقر على هذا البيان. والمتحدث التالي على قائمتي هو مندوب البرازيل الموقر. تفضل سيدي لك الكلمة.

السيد ج. م. فيلو (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، اسمح لي أن أعود بكل إيجاز إلى إنجاز مهم حققناه نحن في البرازيل بالنسبة إلى التدريب على قانون الفضاء.

لدينا جامعات كثيرة في البرازيل، ولكن لدينا جامعة واحدة برزت حالياً وهي جامعة ساو باولو، هي جامعة رسمية حكومية فيها معهد للقانون له تجربة طويلة في البحوث والتدريب والتعليم. وفي هذا المعهد للمرة الأولى في العام الماضي نظمنا حلقة عمل حول الفضاء الخارجي. أعتقد أن هذا الإنجاز كان مهماً وجديراً بالذكر، وننوي أن نعقد هذه الحلقة في هذا العام أيضاً. ونحن بالنسبة إلينا ليست هذه بالمسألة البسيطة، نحن نستعمل هذه الحلقة كواجهة أمام جامعات أخرى ومعاهد أخرى للتعليم العالي لكي نبرهن أن قانون الفضاء هو موضع الساعة وأنه من المهم أن نوليها الاهتمام الذي يستحقه.

هذا ما كنت أود أن أعرضه على حضراتكم، من المهم أن نتنبه إلى هذه المسألة من وجهة النظر التاريخية.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمندوب البرازيل الموقر على هذا البيان. هل من طلب آخر للكلمة، حول هذا البند من جدول أعمالنا؟ لا. إذاً سنستكمل النظر في البند العاشر من جدول أعمالنا "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء غداً صباحاً".

البند الحادي عشر - تبادل عام للمعلومات عن الآليات الوطنية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي

حضرات المندوبين الكرام اسمحوا لي الآن أن استكمل النظر بالبند الحادي عشر من جدول أعمالنا "تبادل عام

للفضاء لدعم العمليات والبعثات ولتحسين الوعي حيال وضع الفضاء. نرى أن عروض العام الماضي كانت حافلة بالمعلومات ونتطلع إلى متابعة المناقشة حول هذا الموضوع. شكراً.

الرئيس: أشكر مندوب الولايات المتحدة الموقر على هذا البيان. هل من وفد آخر يود تناول الكلمة حول هذا البند؟ لا. إذاً سنستكمل النظر في هذا البند الحادي عشر غداً صباحاً مع أمل الانتهاء منه.

البند الثاني عشر - تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

أود الآن أن استكمل النظر في البند الثاني عشر من جدول أعمالنا، وهو "تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية". والمتحدث الأول على قائمتي هو مندوب ألمانيا الموقر، تفضل سيدي.

السيد هـ. فاسرمان (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، نظراً للعدد المتزايد من الأنشطة غير الحكومية التي تتم في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، إن كانت تجارية أو علمية عبر إرسال بعثات للسوائل الصغيرة، قررت ألمانيا أن تُعد تشريعات وطنية فضائية. يركز القانون الألماني على تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة الخمس، ويغطي مثلاً واجب الحصول على رخصة لأي نشاط غير حكومي في مجال استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه، وتسجيل الأجسام الفضائية والمسؤولية والمسائل المتصلة بالتأمين. لدينا تفاصيل القانون الألماني هي قيد التحضير الآن، ونحن ننوي أن نضع اللمسات الأخيرة على هذه التشريعات خلال فترة الانتخابات المقبلة، أي حتى صيف ٢٠١٣، كأقصى تاريخ ممكن. ويمكن لهذا القانون أن يشكل الإطار القانوني العام للوائح التنظيمية الخاصة القائمة حالياً للتطبيقات الفضائية، مثل التنفيذ الوطني لقواعد ترددات الـ ITU، الاتحاد الدولي للاتصالات.

وبالنسبة إلى قانون أمن البيانات الساتلية، تذكرون العرض الذي قدمناه يوم الأربعاء الماضي، ولدينا ملخص باللغتين الألمانية والإنكليزية، والألمانية الروسية، حول هذا القانون. وهو

وهنا يسرني أن أعلم هذا الحفل الكريم، أن الهند استضافت الاجتماع الثامن والعشرين للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات بين الحطام الفضائي في بداية شهر آذار/مارس من هذا العام في الهند. ونحن خلال هذا الاجتماع حضر ست وثمانون أخصائياً من ثلاث وسبعين دولة مثل وكالات فضائية كثيرة، والمسائل التقنية الحالية المتصلة بقياس الحطام الفضائي وبيئة الحطام وقواعد بيانات حماية المركبات وتدبير تخفيف الحطام، كانت جميعها مواضيع للنقاش المفصل. كذلك نظرنا كيفية استدامة الأنشطة الفضائية على المدى الطويل التي حظيت باهتمام مكثف خلال هذه المناقشة.

تعتبر الهند أنه عبر التعاون الدولي وتيسير تبادل المعلومات حول البحوث بشأن الفضاء الخارجي والحطام الفضائي وعبر التنفيذ العالمي للمبادئ التوجيهية الخاصة بالتخفيف من الحطام الفضائي، هي التي يمكن أن تضمن للأجيال المقبلة الاستفادة من البحوث الفضائية.

حضرة الرئيس، إن هذه المبادئ التوجيهية، هل بإمكاننا أن نرفقها على كتيب المعاهدات ويوزع مع المعاهدات والاتفاقات؟

الرئيس: أشكر مندوب الهند على هذا البيان. وحسب قائمتي المتحدث التالي هو مندوب الولايات المتحدة، تفضل.

السيد س. ماك دونالدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، يسرنا أن نرى أن اللجنة الفرعية القانونية تتبادل المعلومات حول هذه الآليات الوطنية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي. إن اعتماد هذه المبادئ التوجيهية التي وضعت في هذا المجال، كان خطوة أساسية لتوفير المبادئ التوجيهية بالدول الرائدة للفضاء حول هذا الموضوع. والتبادل حول التشريعات الوطنية هو أمر أساسي، نعتقد أنه سيساعد الدول الأعضاء كي تتفهم المناهج المختلفة التي اتبعتها كل دولة في هذا المجال.

لدينا جهدٌ بذلناه في الولايات المتحدة يركز على هذا الموضوع أيضاً، وهو السيطرة الاستراتيجية ومركز العمليات الفضائية المشترك الذي يقدم تبادلاً للمعلومات وخدمات بين الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات، وكذلك الكيانات التجارية. نشجع الدول الرائدة للفضاء لكي تشارك في هذا الجهد الذي قمنا به لحماية بيئة الفضاء لتعزيز استخدام آمن ومسؤول

إنني أدعو السيد خوسيه مونسيرات فيلو من البرازيل إلى ترأس الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالبند السابع. وهذا الاجتماع يُرفع حتى الساعة العاشرة غداً صباحاً.

شكراً على حسن إصغائكم.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٦/٠٣

أيضاً متوافر على موقع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، الأوسا، على الانترنت.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمدوب ألمانيا الموقر. هل من وفدٍ آخر يرغب في تناول الكلمة؟ لا. لذلك سننتهي من النظر في البند الثاني عشر، "تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية" غداً صباحاً.

حضرات المندوبين الكرام، أنوي أن أرفع الجلسة كي يتمكن الفريق العامل حول البند السابع أن يعقد اجتماعه الثاني برئاسة السيد جوزيه مونسيرات فيلو من البرازيل. وإذا سمح الوقت سيعقد الفريق العامل حول البند الخامس اجتماعه الثالث، برئاسة السيد جان فرانسوا ماينس من بلجيكا. وقبل ذلك، أود تذكير الوفود ببرنامج عملنا لغداً صباحاً.

سوف نبدأ في تمام الساعة العاشرة، وعندئذ سوف نواصل بحثنا للبند السابع، وهو "ألف- تعريف وتحديد حدود الفضاء الخارجي وياه- طبيعة واستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض". وسوف نواصل بعد ذلك بحثنا للبند العاشر "تعزيز القدرات في قانون الفضاء"، وسنواصل أملاً في أن نختم بحثنا للبند الحادي عشر وهو "تبادل عام للمعلومات حول الآليات الوطنية المتعلقة بالحطام الفضائي وتدابير التخفيف من الحطام الفضائي". ولو سنحت الفرصة سوف نواصل بحثنا للبند الحادي عشر، وهو "تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية".

وفي نهاية الجلسة العامة، سيكون هناك عرضان فنيان من جانب ممثل الولايات المتحدة حول الدور التقني لإدارة الطيران الفيدرالية، ومن جانب ممثل فرنسا حول القانون والمراسيم والضوابط الفنية لأنشطة فضائية لفرنسا. ثم سوف نرفع الجلسة العامة للسماح للفريق العامل المعني بالبند السابع بأ يعقد اجتماعه الثالث. هل هناك أي أسئلة أو مقترحات حول هذا الجدول المقترح؟ لا أرى.

أود أن أذكر الوفود بأن الندوة الخاصة بأنشطة الدول في إطار اتفاق القمر والأجرام السماوية الأخرى، سوف تُعقد اليوم من الساعة السادسة والنصف إلى التاسعة مساءً في الأكاديمية الدبلوماسية لفيينا.